

عزيزي المستثمر ،،

تهدف هذه النشرة لتعريفك بمخاطر التعامل بالأوراق المالية ومشتقاتها بالبورصات العالمية لذا احرص على قراءتها بتمعن قبل اقدامك على التعامل في البورصات الأجنبية. ويجب ان تكون على علم ودراية ومعرفة تامه بكافة مخاطر التعامل بالأوراق المالية ومشتقاتها بشكل عام، وخصوصاً مخاطر الاستثمار في المنتجات والأدوات الاستثمارية من خلال أدوات السوق المالي و/أو أدوات السوق النقدي التي تنطوي على مخاطر عالية مثل العقود المستقبلية وعقود الخيارات وغيرها، ويقع على عاتقك ضرورة دراسة طرق الاستثمار والتأكد من انها مناسبة لمركزك المالي وأهدافك الاستثمارية. ويجب ان تكون على إطلاع ومعرفة بالقوانين والأنظمة والتعليمات والنشرات الإرشادية الصادرة من الجهات الرسمية ذات العلاقة والأعراف التي تحكم الأسواق المالية والبورصات الأجنبية.

يجب عليك مراجعة وقراءة اتفاقيات التعامل بالأوراق المالية ومشتقاتها بالبورصات الأجنبية والشروط والاحكام العامة وقرارات المخاطر وكل ما يتعلق بها بتمعن كونها تتضمن أسس وشروط التعامل وعلى مسؤوليتك وبدون أدني مسؤولية على الشركة. ونؤكد على ان هذه النشرة هي نشرة تعريفية فقط ولا تشمل كافة مخاطر التعامل بالأوراق المالية ومشتقاتها بالبورصات الأجنبية ولكنها تتضمن بعض المخاطر على سبيل المثال لا الحصر كالتالي:

أولاً: مخاطر القضاء والقدر و/أو القوة القاهرة:

1. الوسيط لا يتحمل اي التزام او مسؤولية أو تعويض عن أي عطل او ضرر او ربح فائت او فوات منفعة او غيرها فيما يتعلق بالنتائج المترتبة عن انقطاع سير اعمالها بسبب القضاء والقدر او القوة القاهرة او تعطل اجهزة العمل الداخلية او الخارجية او اعمال الشغب او الاضطرابات المدنية او العصيان المسلح او الحروب و/أو نتيجة تجميد امواله وحساباته و/أو تقييد نشاطاته واعماله أو سحب التراخيص الممنوحة له أو وقفها أو إلغائها أو وقف الوسيط عن العمل أو وقفه عن مزاوله أي من نشاطاتها بداعي عدم الترخيص أو لأي سبب آخر وذلك بموجب قرارات من الجهات ذات العلاقة و/أو قرارات الجهات الرسمية و/أو الرقابية و/أو المنظمة محلياً و/أو إقليمياً و/أو دولياً أو اي اسباب خارجة عن سيطرتها و/أو أي اغلاق بتعطيل المستخدمين عن العمل او نتيجة تعرض شركات الوساطة التي يتعامل معها الوسيط و/أو البنوك المراسلة و/أو البورصات والاسواق المالية لمثل هذه الظروف او نتيجة خطأ او اهمال العميل او الغير، وتندرج ضمن حالات القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر إفلاس و/أو تعليق اعمال الوسيط الخارجي و/أو تجميد نشاطاته و/أو الحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة ومن ضمنها الأوراق المالية ومشتقاتها و/أو الخيارات و/أو العقود المستقبلية في الاسواق المالية الإقليمية و/أو العالمية لمصلحة العميل و/أو توقف الوسطاء الماليين الخارجيين عن التعامل مع الوسيط جزئياً أو كلياً او ايقاف التعامل ببعض الخدمات وعموماً أي حالات تخرج عن إرادة وسيطرة الوسيط.
2. على المستثمرين بالبورصات الأجنبية الاطلاع والمعرفة بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات الناطمة لهذه الأسواق وتعديلاتها والقرارات وكل ما ينتج عنها ولا يجوز التذرع بالجهل بالقانون ويشمل ذلك التشريعات الضريبية المفروضة عليه المحلية والأجنبية. والوسيط لا يتحمل اي التزام او مسؤولية مهما كان نوعها تجاه العميل عن اي نقص في قيمة حسابه/حساباته وأرصده بسبب الضرائب المحلية او الأجنبية او تنفيذ قرارات الحجز او تجميد أموال الشركة او الوسيط الأجنبي او العميل او أية مطالبات قانونية اخرى او النقص الناجم عن فروقات تحويل العملة او النقص بسبب عمليات تحويل الأموال الناجم عن استيفاء عمولات ومصاريف او نتيجة ممارسات السلطات العسكرية او المغتصبة او الاضطرابات الأهلية او لأي سبب آخر مهما كان نوعه او طبيعته ذكر ام لم يذكر والخارج عن سيطرة الوسيط.
3. لا يتحمل الوسيط اي التزام او مسؤولية أو تعويض عن أي عطل او ضرر او فوات منفعة او غيرها فيما يتعلق بعدم قدرته على تسليم العميل قيمة بيع الاوراق المالية و/أو مشتقاتها و/أو الخيارات و/أو العقود المستقبلية وغيرها نتيجة اية قيود مفروضة من البنوك المركزية الخارجية او البنك المركزي الاردني او القرارات السياسية الداخلية او الخارجية ويشمل ذلك عدم القدرة على تحويل العملة الى عملة أخرى او عدم القدرة الى تسليم رصيد العميل بعملة السوق الذي تمت فيه او اذا كان هناك

عمولات ورسوم عالية على عملية تحويل العملة الى عملة اخرى أو نتيجة تحويل المبالغ من بنك الى آخر داخلياً او خارجياً وغيرها من الحالات التي لا يد او علاقة للوسيط بها .

4. الوسيط لا يتحمل اي مسؤوليه نتيجة اي تأخير قد يحصل في نقل الاوامر و المعلومات و/أو عدم تنفيذ الاوامر اذا كان التأخير /عدم التنفيذ / نتيجة لأسباب لا علاقة لموظفي الوسيط بها وخارجة عن إرادتهم وعليه لا يتحمل الوسيط اي مسؤولية عن اي خسارة او ضرر يتكبده العميل نتيجة عدم تنفيذ الوسيط لواجباته بموجب هذه اتفاقيات التعامل اذا كان ذلك نتيجة اي قانون او نظام او تعليمات وعموماً أي تشريعات محلية و/أو اقليمية و/أو عالمية او نتيجة اي ظروف قاهرة محلية او اجنبية تمنعه من تأدية او تنفيذ طلب العميل أو أي من تعليماته أو أوامره .

5. العميل على علم بحق الوسيط بحجز وتجميد حساباته وأرصده لدى الوسيط كلياً او جزئياً و/أو تحويل أرصده الدائنة إن وجدت لتلبية متطلبات الجهات الدولية و/او الرسمية و/او القضائية دون حاجة الى إشعاره بذلك وبدون ادنى مسؤولية على الوسيط ولو لمجرد الشك او التشابه بين اسم العميل واي اسم وارد على القوائم الصادرة عن الجهات المبينة اعلاه.

ثانياً: مخاطر الاستثمار بالأسواق والبورصات الأجنبية :

6. التعامل والاستثمار بالأوراق المالية ومشتقاتها بالبورصات العالمية ينطوي على مخاطر كبيرة خصوصاً بالبورصات والأسواق التي لا يوجد لديها تحديد لنسبة الارتفاع او الانخفاض لأسعار التداول اليومية الامر الذي ينتج عنه معدل نسبة خسائر كبيرة قد تصل الى خسارة رأس المال المستثمر بالكامل وتشمل مخاطر الخسارة لأكثر من رأس المال المستثمر من قبلك بحيث يصبح رصيد حسابك مدين الامر الذي يستوجب تسديد أي رصيد مدين وما يترتب عليه من فوائد واي نفقات او مصاريف أخرى بحسب الخدمة والمنتج المقدم من الوسيط للعميل.

7. مخاطر الاسواق المالية ومنها تدهور البورصات الاجنبية وتأثيرها السلبي على الاوراق المالية ومشتقاتها وتذبذب أسعار الأوراق المالية ومشتقاتها والفجوات السعرية وتأثر نسب مساهمة العميل التي توجب بالكثير من الاحيان رفع النسبة مباشرة لتجنب التصفية الاجبارية في الحسابات التي تتطلب المحافظة على حد أدنى لهذه النسب بشكل دائم ومستمر .

8. مخاطر اغفال مراقبة ومتابعة العميل لحسابه كونه يتوجب على العميل الإطلاع ومتابعة حسابه بشكل مستمر ومتابعة نسب المساهمة اولاً بأول بالحالات التي تتطلب ذلك كونه من يعطي اوامر التداول على حسابك إبتداءً وعلى مسؤوليته ولا يمكنه التذرع بعدم المتابعة بسبب المرض أو السفر أو خلافه .

9. مخاطر الصرف كون التعامل بالبورصات الأجنبية تتضمن تحويل العملات من عملة الى أخرى فيتحمل العميل جميع مخاطر صرف العملات دون استثناء وكل ما يتعلق بها .

ثالثاً: مخاطر التصفية الاجبارية المرتبطة ببعض الخدمات والمنتجات مثل العقود المستقبلية او الخيارات او الأرصدة المدينة :

10. مخاطر عدم الالتزام بالمحافظة على الحد الأدنى لنسبة المساهمة في بعض المنتجات تؤدي الى تصفية الأوراق المالية ومشتقاتها او المركز المفتوحة بدون اذار او اشعار كون واجب العميل مراقبة هذه النسب والمحافظة بشكل مستمر على الحد الأدنى المطلوب.

11. حق الوسيط في اختيار اي من الأوراق المالية ومشتقاتها او المركز المفتوحة والتي سيتم بيعها في حالات التصفية الاجبارية.

12. بعض المنتجات تنطوي على تواريخ استحقاق ثابتة (Expiration Date) مثل الخيارات ويقع على عاتق العميل التقيد بهذه التواريخ ومتابعتها قبل تحققها وعلى مسؤوليته الكاملة ويتحمل نتائجها بالكامل. ويشمل ذلك مخاطر الربح او الخسارة نتيجة التنفيذ الآلي للخيارات المشتراه حسب أعرف وآليات البورصات الأجنبية وتغطية قيمتها وعلى مسؤولية العميل.

13. إن أنواع الاوامر (بيع او شراء) عند الوصول الى اسعار محددة (Open, Day, GTC, Stop Loss,..) لا تلزم الشركة بتنفيذ هذه الاوامر ولا يعني بالضرورة انها قد تخفف من حجم الخسارة، حيث ان ظروف السوق من الممكن ان تجعل تنفيذ هذه الاوامر صعب جداً. كونها أوامر يومية خصوصاً بحال حدوث فجوات سعرية كبيرة على الأسعار التي ينتج عنها افتتاح

- السوق على سعر ادنى من السعر المحدد بأنواع الأوامر المبينة أعلاه الامر الذي ينتج عنه أحيانا مخاطر خسران رأس المال المستثمر وقد يصبح رصيد حساب العميل بالسالب ويوجب عليه تسديد الرصيد المدين مباشرة.
14. مخاطر تغير أسعار العقود المستقبلية التي ينطوي عليها مخاطر الحاجة الى رفع الضمانات والتأمينات النقدية للنسب المتفق عليها مباشرة لتجنب البيع الإجباري لتلك العقود المستقبلية.
15. تشمل مخاطر التعامل بالعقود المستقبلية أن هذه العقود لها تواريخ إنتهاء يجب الإلتزام بها ، وذلك من خلال إغلاقها وتصفية هذه العقود قبل تاريخ إنتهائها ، أو تدويرها من خلال بيع العقود المنتهية الأجل و شراء عقود جديدة ، ونتيجة ما ذكر اعلاه يتحمل العميل مخاطر فرق الأسعار التي تنتج عن ذلك.
16. حق الوسيط برفض أي تعليمات تداول تنطوي على معدل مخاطر مرتفع او تكون مخالفة للتشريعات الناظمة ولو لمجرد الشك بذلك وغيرها من الأسباب.

رابعا: مخاطر الانترنت والمخاطر التقنية والعمل عن بعد:

- تلتزم الشركة بقرارات وقف العمل والتعطيل الاجباري عن العمل او عدم القدرة على التواجد في مقر الشركة بموجب أوامر الدفاع والطوارئ او بموجب قرارات الجهات الرسمية او بسبب اغلاق مقر العمل مؤقتاً لأي سبب مثل انتشار الأوبئة او الإصابات او التعقيم وما شابه وغيرها من الحالات والشركة غير ملزمة لتقديم خدماته في مثل هذه الحالات كونها تعتبر قوة قاهرة لا يد للشركة بها. وفي مثل هذه الظروف قد تحاول الشركة المحافظة على استمرارية العمل عن بعد ضمن إمكانياتها وقدراتها وبدون ادنى مسؤولية عليها كونه لا يوجد أي تشريع يجبرها على ذلك مع مراعاة المخاطر الواردة ادناه على سبيل المثال لا الحصر.
17. المخاطر التقنية التي تحول دون القدرة على تقديم الخدمة من مقر الشركة او عن بعد.
18. المخاطر المتعلقة بانقطاع خطوط الاتصال او الانترنت محلياً او لدى الوسطاء الأجانب.
19. المخاطر المتعلقة بخلل في نظام التداول أو تأخيرات في التنفيذ أو تقديم الأوامر في البورصات الاجنبية أو فقد الأوامر من خلال الاتصال .
20. رفض الأمر او عدم الالتفات له من قبل الوسيط او البورصة الاجنبية.
21. مخاطر الأزدواج أو تكرارا الأمر من العميل بصورة متعمدة أو غير متعمدة.
22. المخاطر المتعلقة بفيروسات الكمبيوتر التي قد تكون نتيجة للفشل من جانب مقدم الخدمة أو من نظام الوسيط او الوسيط الاجنبي.
23. إمكانية عدم موائمة نظم العمل عن بعد مع انظمة التداول الالكتروني مع الوسطاء الخارجيين .
24. أي مخاطر تتعلق بنظام آخر لم تذكر أعلاه والتي يمكن التعرف عليها عادة من قبل محترفي الصناعة المقبولين .
25. تعطل الأجهزة او الربط بين أجهزة العمل عن بعد وأجهزة الشركة والسيرفرات بمقر الشركة وعدم القدرة على اجراء الصيانة اللازمة بسبب قدم القدرة على الوصول الى مقر الشركة.
26. تعطل أجهزة العمل عن بعد الخاصة بالعمليات والتي ينتج عنها مخاطر توقف تنفيذ تعليمات الشراء او فتح مركز جديدة .
- يعتبر استمرار العميل بالتعامل بالبورصات الأجنبية إقرار من العميل بمعرفته بجميع مخاطر التعامل والتداول والاستثمار بالبورصات الاجنبية وبأنها مخاطر عالية جداً وانه على معرفة تامة بهذه المخاطر وبأنه كلما كان احتمال الربح أكبر كلما كانت مخاطر الخسائر أكبر وقد تكون الخسائر كبيرة وقد تكون أكبر بكثير من رأس المال المستثمر .